دور تحفيز الإستثمار في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الإقتصادية

د. العلواني عديلة
جامعة بسكرة

الملخص:
إن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا كبيرا في تحقيق التنمية الإقتصادية سواء بالدول المتقدمة أو الدول النامية،وستظل المشروعات الصغيرة والمتوسطة هي الأكثر عددا بالمقارنة مع المؤسسات الأخرى وكذا الأكثر توظيفا للعمالة والأقل تكلفة في توفير فرص العمل، كما تعد صاحبة الدور الأكبر في تلبية إحتياجات السكان المحلية من السلع والخدمات وبأسعار تتوافق مع قدراتهم الشرائية والأكثر إعتمادا على الخامات الموجودة في البيئة المحلية والأكثر إستخداما للتكنولوجيا المحلية، مما يزيد من القيمة المضافة لديها، كما توفر البديل المحلي لكثير من السلع المستوردة وهي مزايا تتوافق مع ظروف الدول العربية والنامية، وهذا دفع بالسلطات المعنية في الجزائر نحو تحفيز الإستثمار في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
الكلمات المفتاحية:المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، التنمية الإقتصادية،تحفيز الإستثمار، السلطات المعنية.

Abstract :
There is a big role for small and medium enterprises in achieving economic development, whether in developed countries or developing countries, These institutions have become today the most number compared with other institutions, as well as most main employers of labor and the least expensive in the provision of employment opportunities, They are also a major role in meeting the local needs of the population of goods and services prices consistent with their purchasing power, And the most dependent on raw materials in the local environment and the most commonly used local technology, which increases the value added to it, also offers local alternative for many imported goods from which the benefits are compatible with the conditions of the Arab and developing nations,This necessitated the relevant authorities in Algeria towards stimulating investment in small and medium enterprises sector.
Keywords: small and medium enterprises,economic development, stimulating investment, relevant authorities.

I.مدخل حول أهمية الإستثمار:

تحظى عملية الإستثمار بأهمية كبيرة كونه يمثل العنصر الحيوي والفعال واللازم لتحقيق عملية التنمية الإقتصادية والإجتماعية، ونظرا للأهمية الكبيرة التي يحتلها الإستثمار، يلاحظ أن جميع الدول تعمل جاهدة لتهيئة البيئة والظروف المناسبة سواء من خلال سن القوانين أو إصدار التشريعات التي يمكن أن تستقطب المدخرات الوطنية أو الإستثمارات الأجنبية فيها.

ويحظى الإستثمار في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الوقت الراهن بإهتمام مخططي السياسات الإقتصادية والإجتماعية في مختلف دول العالم المتقدمة منها والنامية على حد السواء، وذلك إنطلاقا من الدور الحيوي لهذه الصناعات في تحقيق الأهداف الإقتصادية والإجتماعية، حيث يعد دعم وتحفيز هذه الصناعات الصغيرة والمتوسطة من ركائز التنمية الإقتصادية والإجتماعية، من خلال تحقيقها لأهداف إستراتيجية في مجال التوظيف وإستيعاب نسبة كبيرة من القوى العاملة بمستوياتها المهارية المختلفة، والحد من ظاهرة البطالة بين الشباب في معظم الدول العربية، ومن هذا المنطلق سنحاول التعرف على أثر تحفيز الإستثمار في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إحداث وثبة إقتصادية وذلك بتسليط الضوء على التجربة الجزائرية والتطرق لمناخ الإستثمار في هذه الصناعات والعراقيل المصاحبة له والحلول الممكنة.

نسخة غير قابلة للطباعة

I. 1.تعريف الإستثمار:يعتبر الإستثمار هو المحرك الأساسي والعصب الرئيسي للتنمية الإقتصادية بما يحققه من تراكمات في ثروة المجتمع وفي طاقته الإنتاجية وإستغلال موارده، وقد تعددت تعاريف الإستثمار عند الكثير من الكتاب والخبراء الإقتصاديين ويمكن أن يعرف كما يلي:

تعريف1:" هو توظيف المال بهدف تحقيق العائد أو الدخل أو الربح أو المال عموما، وقد يتخذ الإستثمار إحدى الشكلين إما الشكل المادي الملموس (الأراضي، البنايات، المنشآت، السلع، الآلات والمعدات...إلخ)، أو الشكل غير مادي (النقود، الودائع بمختلف أنواعها، السندات، الأسهم، التعهدات) وعليه فإن أي عملية مادية أو غير مادية (مالية) تعتبر إستثمارا"[1].

تعريف 2:" ويعرف على أنه التخلي عن إستخدام أموال حالية ولفترة زمنية معينة، من أجل الحصول على مزيد من التدفقات النقدية في المستقبل، لتكون بمثابة تعويض عن القيمة الحالية للأموال المستثمرة بسبب التضخم مع إمكانية الحصول على عائد معقول مقابل تحمل عنصر المخاطرة"[2].

وتكمن أهمية الإستثمار فيما يلي[3]:

- ★ زيادة الإنتاج والإنتاجية مما يؤدي إلى زيادة الدخل القومي وإرتفاع متوسط نصيب الفرد منه، وبالتالي تحسين مستوى معيشة المواطنين.
- ★ توفير الخدمات للمواطنين المستثمرين.
- ★ توفير فرص العمل وتقليل نسبة البطالة.
- ★ زيادة معدلات التكوين الرأسمالي للدولة.
- ★ توفير التخصصات المختلفة من الفنيين والإداريين والعمالة الماهرة.
- ★ إنتاج السلع والخدمات التي تشبع حاجات المواطنين، وتصدير الفائض منها للخارج مما يوفر العملات الأجنبية اللازمة لشراء الآلات والمعدات وزيادة التكوين الرأسمالي.

I. 2.أهداف الإستثمار:وتختلف أهمية الإستثمار بإختلاف الجهة التي تقوم بعملية الإستثمار، حيث قد يكون الهدف من عملية الإستثمار هو تحقيق النفع العام، وكما هو عليه الحال بالنسبة للمشروعات العامة التي تقوم بها الدولة مثل: إنشاء مشفى أو جامعة حكومية أو خط سريع...إلخ، أو يكون الهدف من عملية الإستثمار هو: تحقيق العائد أو الربح، كما هو الحال عليه بالنسبة للمشروعات التي يقوم بها قطاع الأعمال ويمكن على العموم إجمال أهداف عملية الإستثمار فيما يلي[4]:

- ★ تحقيق عائد مناسب، حيث أن هدف أي مستثمر هو الحصول على عائد مناسب، يساعد على إستمرارية المشروع.
- ★ المحافظة على قيمة الأصول الحقيقية: أي المحافظة على قيمة رأس المال الأصلي المستثمر في المشروع، ومن أجل ضمان ذلك لابد من اللجوء إلى أسلوب المفاضلة والإختيار والتي تتضمنها دراسات الجدوى الإقتصادية، وذلك وصولا إلى إختيار البديل أو الفرصة الإستثمارية المناسبة من بين عدة فرص مختارة أو مقترحة، بحيث يحقق البديل أكبر عائد وبأقل درجة من المخاطرة، كما يمكن أن يحقق المستثمر ذلك من خلال التنوع في إستخدامات رأسمال، أي إستخدام ما لديه من مال في عدة مجالات وليس حصرها في مجال نشاط واحد.
- ★ إستمرارية الحصول على الدخل والعمل على زياداته، وهذا يعني أن المستثمر يسعى دائما من وراء إستثماره لأمواله في مشروعات إستثمارية الحصول على عائد مستمر وزيادته وتنميته بإستمرار.
- ★ ضمان السيولة اللازمة: ومن الأهداف الأخرى للمستثمر هو توفير حد مناسب من السيولة لتغطية متطلبات العمل والعملية الإنتاجية.

نسخة غير قابلة للطباعة

★ المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة وذلك من خلال الإستغلال الأمثل والعقلاني للموارد الطبيعية من قبل المستثمرين مع الأخذ بالحسبان مبدأ المحافظة على البيئة، وبأنها ملك للأجيال الحاضرة والمستقبلية وأيضا عندما تساهم الإستثمارات في تحقيق الرفاه الإجتماعي المستدام للأفراد من خلال توفيرها للعمالة وكذا السلع والخدمات[5].

I. 3. أنواع الإستثمار: وتلخص في الشكل الموالي:

الشكل رقم (01): أنواع الإستثمار

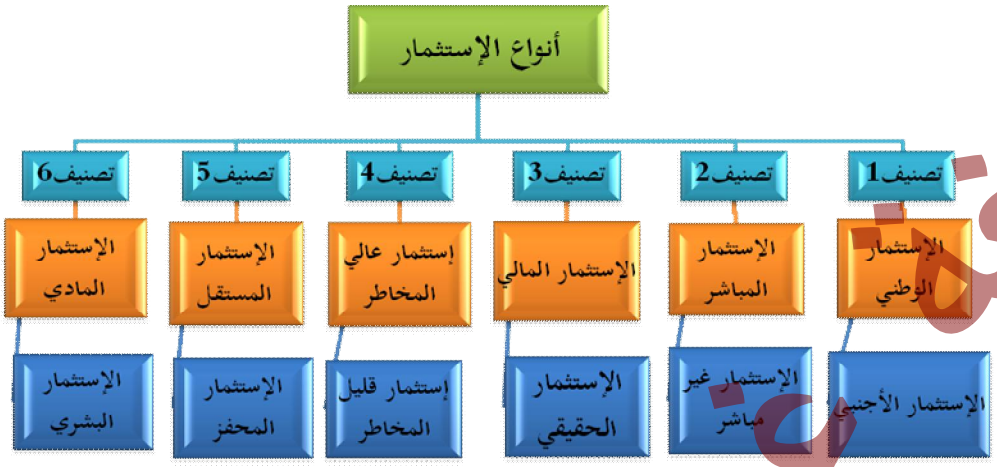

المصدر: إعداد الباحثة

وسوف يتم التركيز على[6]:

الإستثمار المالي: وهو شراء وبيع أدوات الإستثمار مثل الأسهم، السندات، شهادات الإيداع، والتي تعرف بالأوراق المالية، وهذا الإستثمار يوصف بأنه إستثمار غير حقيقي لأنه لا يخلق طاقة إنتاجية جديدة، بل هو عبارة عن إستملاك جزء من طاقة قائمة أصلا، فإذا إشترى شخص أسهم شركة ما فهذا يعني تحويل ملكية الأسهم من شخص لآخر دون أن تكون هناك زيادة في الطاقة الإنتاجية.

الإستثمار الحقيقي: هو أي إستثمار يهدف إلى زيادة الطاقة الإنتاجية للمجتمع وبمعنى آخر هو كل إستثمار يؤدي إلى زيادة الدخل القومي الإجمالي، ومن هنا فإن إستخدام الموارد الإقتصادية أو إستغلالها بشكل يضيف سلعا أو خدمات جديدة يعتبر إستثمارا بالمعنى الإقتصادي وهو إستثمار حقيقي.

I. 4. العوامل المحفزة على الإستثمار: ويذكر مايلي[7]:

أولا:العوامل الإقتصادية الملائمة:ويجب أن تتسم السياسة الإقتصادية بالوضوح والإستقرار، وأن تنسجم القوانين والتشريعات معها، وأن تكون هناك إمكانية لتطبيق هذه السياسة، فالسياسة يجب أن تتوافق مع مجموعة القوانين المساعدة على تنفيذها، والقوانين يجب أن تكون ضمن إطار محدد من السياسة الشاملة، إن الإستثمار يحتاج لسياسة ملائمة تعطي الحرية ضمن إطار الأهداف العامة للقطاع الخاص في الإستيراد والتصدير وتحويل الأموال والتوسع في المشاريع، ويجب أن تكون مستقرة ومحددة وشاملة، وهذا يعني أن تشجيع الإستثمار لا يتحقق في قانون، وإن إحتوى الكثير من المزايا والإعفاءات والإستنادات، بل يتحقق نتيجة جملة من السياسات الإقتصادية المتوافقة التي توفر مستلزمات الإنتاج بأسعار منافسة من ناحية وتؤمن السوق والطلب الفعال لتصريف المنتجات من ناحية أخرى وهذا من الممكن أن يتوقف على:

نسخة غير قابلة للطباعة

★ إعادة توزيع الدخل وزيادة حصة رواتب الأجور.

★ تشجيع التصدير وإزالة كافة العقبات أمامه.

★ تطوير إجراءات التسليف والإقتراض، وتحقيق الفوائد على القروض بشكل يساعد على تخفيض تكاليف الإنتاج ويسمح للمنتجات بالمنافسة الخارجية.

★ حرية دخول وخروج رأسمال ونقل الملكية.

ثانيا توفير البيئة التقنية اللازمة للإستثمار:وذلك من خلال توفير المناطق الصناعية الملائمة، وذلك من حيث توفر الماء والكهرباء والإتصالات والمواصلات، إن نظرية التنمية الإقتصادية تشير إلى ضرورة توفير حد أدنى من البنية ووضعها تحت تصرف المستثمرين وذلك بأسعار مناسبة، لكي تستطيع الإستثمارات المنتجة مباشرة الإنتاج بتكاليف تنافسية، وتتدرج تحت البنية التحتية ضرورة توفر الكفاءات والعناصر الفنية، والمصاريف الخاصة، وأسواق الأسهم والأوراق المالية، ومن المهم أن تكون أسعار عناصر الإنتاج من كهرباء ومياه وإتصالات وإيجارات، وقيمة الأراضي قليلة بحيث تشجع المستثمرين وتوفر في تكاليف الإستثمار.

ثالثا بنية إدارية مناسبة:ويجب أن تكون البنية الإدارية للإستثمار مناسبة وبعيدة عن روتين إجراءات التأسيس والتراخيص وطرق الحصول على الخدمات المختلفة، بحيث تنتهي معاناة المستثمرين الذين يحصلون على موافقة مكتب الإستثمار من دوامة الحصول على تراخيص مختلفة من وزراة الكهرباء، الصناعة، البلديات، وبالتالي يصبح من الضروري مساعدة المستثمرين وتخليصهم من مشقة متابعة هذه الإجراءات عن طريق توفير نافذة واحدة ضمن مكتب الإستثمار.

رابعا ضرورة ترابط وإنسجام القوانين مع بعضها البعض:إن إنسجام القوانين ووضعها وعدم تناقضها وعدم إختلافها مع القرارات والسياسات المختلفة وضرورة عدم تشعبها تشجع على الإستثمار.

I. 5. الأنواع المختلفة للإستثمار في المشروعات الصغيرة والمتوسطة:وهناك العديد من الأنشطة لصاحب المشروع الصغير أو المتوسط من أجل الإستثمار فيها ويذكر أهم القطاعات الرئيسية فيما يلي :[8]

1. القطاع الصناعي: ويقوم صاحب المشروع من خلال الإستثمار في هذا المجال بتحويل مجموعة من المدخلات (inputs) مواد خام، آلات، العمال) إلى مجموعة من المخرجات (out puts)وهي منتجات تامة الصنع والتي يقبلها السوق بالسعر المناسب والجودة المناسبة، ومن المهم التأكيد على أن أي مصنع من المصانع السابقة لن يستمر إلا إذا قدم منتجات تفوق منافسيه من حيث الجودة والسعر.

وهناك الكثير من المشاريع الصناعية الممكن الإستثمار فيها مثل: صناعة الملابس، الأثاث، منتجات مشتقات الحليب، الألعاب... إلخ.

2. القطاع التجاري:والنوع الثاني من المشروعات هو قطاع التجارة والوساطة سواء تجارة الجملة أو تجارة التجزئة، وتاجر الجملة هو الذي يشتري البضاعة من القطاع الصناعي ثم يبيعها إلى تاجر التجزئة أما تاجر التجزئة هو الذي يتصل مباشرة مع المستهلكين النهائيين مثال ذلك الصيدليات، محلات الأثاث والإلكترونيات...إلخ.

3. قطاع الخدمات:وهو القطاع الجذاب لأصحاب المشروعات الصغيرة في المستقبل والذي تزيد فيه فرص إنشاء المشروعات الصغيرة بسرعة مذهلة، ومن أمثلة ذلك الفنادق، محلات التنظيف الجاف، محلات إصلاح الأحذية، الكوافير، المطاعم، المشروعات السياحية... إلخ، وهذه المشروعات لا تحتاج إلى إستثمارات ضخمة إذا ما قورنت مثلا بمشروعات القطاع الصناعي.

نسخة غير قابلة للطباعة

II.مفهوم التنمية الإقتصادية:

ولقد تعددت تعاريف التنمية الإقتصادية بإختلاف وجهات نظر الكتاب والباحثين ومن أهمها:

تعريف1:" هي سياسات وتدابير معتمدة تتمثل في تغيير هيكل الإقتصاد الوطني، وتهدف إلى تحقيق زيادة سريعة ودائمة في متوسط الدخل الحقيقي للفرد، عبر فترة ممتدة من الزمن بحيث تستفيد منها الغالبية العظمى من الأفراد".

تعريف2:" فهي تقوم على الأسس والفلسفة والخصائص التي يتميز بها الإقتصاد في الإسلام، والتي تتمثل في أن النشاط الإقتصادي نشاط تعبدي، وأن الإقتصاد غير محايد فضلا عن الرقابة الذاتية، وأن الإسلام يهتم بتنمية طاقات الإنسان الروحية والتعبدية مما يجعله قادرا على الإستمتاع بصورة أفضل مهما كان قدر الإشباع الذي يحققه، الأمر الذي يساعد على تخفيف حدة المشكلة" [9].

❖ الفارق بين النمو الإقتصادي والتنمية: ويعد الإقتصادي "شومبيتر" أول من حاول التميز بين النمو الإقتصادي والتنمية، فالنمو في العادة يحدث بسبب نمو السكان والثروة والإدخار، في حين أن التنمية تنتج من التقدم والإبتكار التقنيين، وأن النمو يتمثل في حدوث تغيرات كمية في بعض المتغيرات الإقتصادية، أما التنمية فتتضمن حدوث تغيرات نوعية في هذه المتغيرات، ويتضح من ذلك أن النمو الإقتصادي يسبقه التنمية وهو ظاهرة تحدث في المدى القصير، في حين التنمية لا تحدث إلا في المدى الطويل، ولا يمكن الحكم عليها إلا بعد مضي فترة زمنية طويلة نسبيا.

ويخلص من ذلك أن النمو هو عملية زيادة تلقائية ثابتة مستمرة وتطور بطيء تدريجي يحدث في جانب معين من جوانب الحياة، أما التنمية فعبارة عن عملية تحقيق زيادة تراكمية معتمدة ودائمة تحدث عبر فترة من الزمن وتحتاج إلى دفعة قوية عن طريق جهود منظمة تخرج المجتمع من حالة الركود والتخلف إلى حالة التقدم والنمو[10].

II.1. أهداف التنمية الإقتصادية:

وتسعى الدول النامية بالخصوص إلى تحقيق جملة من الأهداف التنموية من بينها[11]:

1. زيادة الدخل القومي: إن أول أهداف الدول النامية هو زيادة الدخل القومي الحقيقي، حيث غالبا ما تعاني هذه الدول من الفقر وإنخفاض مستوى المعيشة لسكانها بالموازاة مع تفاقم المشكلة السكانية والأوضاع الصحية والتعليمية المتدهورة، وتجاوز هذه الوضعيات يكون بزيادة الدخل الحقيقي الذي يساعد على التغلب تدريجيا على جميع المشاكل التي تعاني منها الدول النامية حاليا، خاصة إذا تحققت الزيادة في الدخل مع إحداث تغييرات هيكلية عميقة.

2. رفع مستوى المعيشة: يعتبر تحقيق مستوى مرتفع للمعيشة من بين الأهداف الهامة التي تسعى التنمية الإقتصادية إلى تحقيقها في الدول النامية، فالتنمية الإقتصادية ليست مجرد وسيلة لرفع مستوى المعيشة بكل ما يتضمنه ذلك من معنى، لأن هذه التنمية إذا توقفت عند هذا الحد فإن الزيادة لا تكون مصحوبة بأي تغيير في مستوى المعيشة، ويحدث ذلك عندما يزيد السكان بنسبة أكبر من نسبة الزيادة في الدخل القومي، مما يؤدي ذلك إلى إنخفاض متوسط نصيب الفرد ومن ثم إنخفاض مستوى المعيشة.

3. تقليل التفاوت في توزيع الدخول والثروات:تعاني معظم الدول النامية من إنخفاض الدخل القومي وهبوط متوسط نصيب الفرد، بالإضافة إلى الإختلال في توزيع الدخول والثروات، وتستحوذ فئة صغيرة من السكان على جزء كبير من الثروة وعلى نصيب عالي من الدخل القومي، بينما لا تملك غالبية أفراد المجتمع إلا على الجزء القليل، وهذا ما يؤدي غالبا إلى حدوث إضطرابات شديدة فيما ينتجه المجتمع وما يستهلكه، وكلما زاد هذا الإضطراب كلما كبر الجزء المعطل من رأس مال المجتمع، وذلك أن الطبقة التي تحوز على الجزء الأكبر من الثروة أو معظم الدخل لا تنفق في العادة كل ما تحصل

نسخة غير قابلة للطباعة

عليه من أموال بسبب صغر ميلها الحدي للإستهلاك، وهي غالبا ما تكتتز الجزء الأكبر مما يحصل عليه من مداخيل، حيث يؤدي في الأجل الطويل إلى ضعف الجهاز الإنتاجي، وزيادة تعطل العمال، عكس الطبقات الفقيرة التي تنفق كل ما تحصل عليه، حيث قلة الإنفاق بصفة عامة يؤدي إلى ضعف الجهاز الإنتاجي وإرتفاع نسبة البطالة.

4. التوسع في الهيكل الإنتاجي: يعتبر التصنيع حجر الزاوية في عملية التنمية الإقتصادية والتي تسعى إلى توسيع القاعدة الصناعية، مما يؤدي إلى رفع مستوى وحجم قوى الإنتاج المستخدمة، فالتصنيع له ديناميكية ذاتية قادرة على دفع عجلات النمو، إلا أنها تتطلب زيادة في حجم الإستثمارات الموجهة إلى القطاع الصناعي، لأن نجاح عملية التصنيع تقتضي رفع معدل التراكم الرأسمالي بتمكين الإقتصاد القومي من دخول مرحلة الإنطلاق ووقوفه على طريق النمو الذاتي.

III. سبل تحفيز الإستثمار في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: وسوف يتم التطرق أولا إلى معايير تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كمايلي:

III.1. المعايير المستخدمة لتعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة: يوجد العديد من المعايير التي تسهم في تحديد مفهوم المشروعات الصغيرة والمتوسطة، ويمكن الإستناد إليها عند تعريفها، كمعيار عدد العمال، معيار رأس المال، معيار الإنتاج، معيار حجم المبيعات فضلا عن المعايير الأخرى التي تأخذ في الإعتبار درجة التخصص في الإدارة ومستوى التقدم التكنولوجي، وبالرغم من عدم وجود تعريف دولي موحد متفق عليه للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، إلا أنه يوجد إتفاق على المعايير التي يمكن على أساسها تعريف المشروعات وتصنف ضمن قسمين وتلخص في الشكل التالي[1]:

الشكل رقم (02) معايير تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المصدر: إعداد الباحثة

والملاحظ بشكل عام أن المعايير الكمية أكثر إستخداما من المعايير الوصفية، وتميل أغلبية التعريفات عند تصنيف المشروعات الكبيرة والمتوسطة والصغيرة إلى التركيز على عنصر حجم رأس المال وعدد العمال، مع أن هناك العديد من الدول التي تأخذ بواحد أو أكثر من العناصر الأخرى[12]

نسخة غير قابلة للطباعة

❖ تعريفات المشروعات الصغيرة والمتوسطة: وتختلف المنظمات الدولية المعنية بهذه المشروعات والدول المختلفة في تعريف المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة وتعرف كمايلي[13]:

- تعريف منظمة التنمية الصناعية للأمم المتحدة: (يونيدو) حيث بينت أن المشروع الصغير هو ذلك المشروع الذي يديره مالك واحد يتكفل بكامل المسؤولية ويتراوح عدد العاملين فيه من 10إلى 50 عامل.
- تعريف البنك الدولي للإنشاء والتعمير: وتعرف بأنها تلك المشروعات التي يعمل بها ما بين 10إلى 50عامل، أما أقل من10 فهي مشروعات صغيرة الحجم.
- تعريف مؤسسة التمويل الدولية: "تعرف على أنها المشروعات التي تستثمر حد أقصى مقداره(2.5) مليون دولار أمريكي بالمؤسسات المتوسطة والصغيرة[14]."

ومن أهم خصائصها يذكر[15]:

★ ضآلة التكاليف الرأسمالية.

★ الميزة الإنتشارية ما يجعلها تغطي مناطق مختلفة وأعداد كبيرة من السكان.

★ كثيفة العمالة بحيث تساهم في توفير المزيد من فرص العمل.

★ محدودية متطلبات التكنولوجيا والتطوير والتوسيع والتحديث.

★ الأثر المباشر للعائد في توفير الحاجات الأساسية لمالكيها.

★ الإعتماد على المواد الأولية المحلية.

★ تلبية طلبات المجتمع المحيط.

★ الدور البارز للمرأة فيها.

III.2.سياسات تحفيز وتنمية الإستثمار في المشاريع الصغيرة والمتوسطة:ومن بين سياسات التحفيز هاته يذكر مايلي[16]:

1. تطوير وإبتكار أدوات تمويلية جديدة تناسب طبيعة المشروعات: إن التمويل يعد عاملا مهما لدعم وتنمية هذه المشروعات، من خلال الإستعانة بالبنوك التجارية أو مؤسسات التمويل المتخصصة بمنح قروض من دون فوائد للإستثمار في هذه المشاريع وكذا تمديد فترات التسديد.

2. تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة غير الرسمية للدخول في القطاع الرسمي: لاشك في أن القطاع غير الرسمي يشكل عائقا خطير في تنمية قطاع المشروعات الصغيرة الرسمي، ومن يحرم الإقتصاد من الإستفادة القصوى منها سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، وعلى الرغم من عدم وجود تعريف محدد للقطاع الغير الرسمي، إلا أنه يقصد به هنا هي تلك الفئة من الصناع أو التجار التي تعمل في الخفاء، وهدفهم الأول هو الحصول على الربح السريع دون الإلتزام بأي أعباء مالية سواء تأمينية أو ضريبية وغياب التسجيل الرسمي للمنشأة في السجلات الرسمية وهو ما يؤثر بالطبع سلبا على القطاعات التي تعمل بشكل رسمي وتلتزم بكافة مسؤولياتها تجاه الدولة.

ومنه على الدولة الإلتزام بوضع حلول ناجحة وغير تقليدية لتشجيع هذا القطاع على الإندماج والتعامل بشكل شرعي جنبا إلى جنب مع القطاع الرسمي، خاصة وأن إدماجه يساعد على رفع معدلات النمو وتحقيق توزيع جيد للدخل وتحقيق زيادة في الناتج المحلي الإجمالي...إلخ.

3. التوسع في إنشاء حاضنات الأعمال: يجب التوسع في إنشاء حاضنات المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وهي عبارة عن مجمعات توفرها الدولة، تقوم على تجميع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فيها مع وجود إدارة مركزية لخدمة تلك

نسخة غير قابلة للطباعة

المشروعات، ومن خلال هذه الحاضنة تتم مساعدة المشروعات الصغيرة والمتوسطة إلى أن تخرج من هذه الحاضنة بعد أن تكتسب الخبرة ويكتب لها النجاح.

4. إنشاء وتحديث قاعدة بيانات عن المشروعات الصغيرة والمتوسطة: وعلى الرغم من وجود عدة أنشطة لجمع معلومات وبيانات عن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلا أن الوصول إلى هذه البيانات محدود، مع الإفتقار وندرة الخدمات الإلكترونية التي يحتاج لها المستخدمون ومن أجل تحديث وتفعيل إستخدام هذه البيانات ينصح بما يلي:

★ تحديث مجموعة البيانات: ومن الضروري إجراء تحديث دوري للمعلومات الواردة في تعداد المشروعات دوريا (كل عام أو عامين).

★ تسهيل الحصول على البيانات: التي تجمعها الهيئات الحكومية وغير الحكومية عن المشروعات الصغيرة وإعداد بروتوكول يوافق عليه شتى المعنيين لوضع الخطوط العامة ونهج أكثر مرونة للوصول إلى ذلك، كما ينبغي أن تبذل مزيد من الجهود لتسهيل الحصول على هذه البيانات.

★ التوافق والإنسجام في المعلومات بين مختلف المصادر.

★ إنشاء شبكات إلكترونية: وذلك بين جميع المعنيين بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وذلك من خلال شبكة web، من أجل تزويد المستثمرين الجدد بكافة المعلومات الحديثة.

5. تقديم الدعم الحكومي: يعد الدعم الحكومي من أهم الأساليب وأنجعها للمساهمة في الإرتقاء بمستوى عمل هذه المؤسسات ويكون دعم الدولة لهذا القطاع من خلال[17]:

★ تقديم الإستشارات الإقتصادية والفنية والتي تشمل تزويد الأفراد بخدمة التعريف بالأعمال والمهارات الضرورية لإدارة مؤسساتهم، وكذلك الإعتبارات الخاصة بإقتصاديات المؤسسة مثل: إختيار نوع الصناعة، الموقع، رأس مال اللازم والأسواق، وكل مايتعلق بكيفية التعامل مع الموارد الأولية واليد العاملة والإختيار الأمثل للآلات والمعدات وتركيب وبناء المصانع والفن الإنتاجي.

★ تقديم الإستشارات الإدارية المتعلقة بالتخطيط والتمويل والتسويق...إلخ.

★ توفير المساعدات المالية والتي تتمثل في الإعانات والقروض التمويلية وإنشاء الهيئات المسؤولة عن ضمان الإئتمان المصرفي لهذه المؤسسات للتغلب على مشكل الضمانات الذي تشترطه البنوك مقابل منحها الإئتمان.

6. الإدارة الرشيدة: وتركز الإدارة الرشيدة على الإعتراف بدور قيمة العنصر البشري، وذلك من خلال التعاون بين العاملين والمرؤوسين، إذ أن الإدارة القائمة على التفاهم والتعاون مع القوة العاملة والكفاءة الماهرة هي ضرورة حيوية لتطوير القدرات الإنتاجية لهذه المؤسسات والحفاظ عليها، بما يمكنها من حماية إستقلاليتها، وتركز الإدارة الرشيدة أيضا على إشتراك المواطنين في وضع السياسات بالإعتماد على آلية التشاور قبل إتخاذ القرار بإعتبار ذلك وسيلة فعالة لضمان مستوى أفضل للخدمات العامة ومن أجل توفير الإدارة الرشيدة التي تقود نحو القيام بالسياسات الناجحة لهذه المؤسسات بحيث ينبغي توفير العناصر التالية[18]:

★ القيادة الإدارية الفعالة لقيام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وعلى صاحب الإدارة الناجحة الأخذ بالهدف الأسمى وهو تلبية حاجيات الأفراد وعلى أساسه يتم تحديد كافة الأهداف والطرق الأخرى لنجاح المؤسسة.

★ الرقابة وتشمل الرقابة المالية، الرقابة على المخزون، والرقابة على الإنتاج وذلك بإستخدام كافة الأدوات الرقابية الجيدة، وبالتالي معرفة الجوانب السلبية في العمل وتقديم الحلول لها.

نسخة غير قابلة للطباعة

★ معرفة حجم رأس المال المناسب للتمويل والحصول عليه من المصادر المناسبة، أي تحديد المصدر الأمثل ذو التكاليف الأقل.

★ توفير الشفافية الكاملة في العمل.

★ توفر عنصر التخطيط.

★ القدرة على إستغلال الوقت.

★ توفر الإختيارات التنظيمية الملائمة.

Iv.دور تحفيز الإستثمار في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الإقتصادية في الجزائر: وسوف يتم التطرق إلى أهمية ودور تشجيع الإستثمارفي مجال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إحداث وثبة تنموية إقتصادية في الجزائر.

Iv.1. واقع نمو المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:إن الجزائر تعد من الدول التي انتهجت خيار الاستثمار في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك من أجل دعم الاقتصاد الجزائري وتنويع مصادر الدخل والحد من البطالة بين الشباب الجزائري، خاصة وأن المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الجزائر عرفت تطور ملحوظ خلال السنوات الأخيرة وهذا ما يلخصه الجدول التالي الذي يوضح تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة 2003-2013.

Iv.2.برامج تشجيع الإسثمارفي مجال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:ومن أبرزها يذكر مايلي:

1.البرنامج الوظيفي لتأهيل عملية الإستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

لقد قامت وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية الجزائرية بتجسيد برنامج وطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ولقد حظي هذا البرنامج بموافقة من طرف مجلس الحكومة في ديسمبر 2003، وكذا مجلس الوزراء بتاريخ 08 مارس 2004، ويمتد هذا البرنامج على مدار 6 سنوات يتم تنفيذه إبتداءا من 2006، ويتم تحويله من طرف صندوق تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث تقدر الميزانية المخصصة له ب6 مليار دج.

❖ أسباب تطبيق البرنامج: ويذكر من بينها[19]:

★ برنامج التأهيل المعتمد مع الإتحاد الأوربي لم يهتم بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبالتالي لابد من الإعتماد على برنامج آخر.

★ قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يلعب دور بالغ الأهمية في الإقتصاد الوطني.

★ إن إنتهاج الجزائر سياسة الإنفتاح على الأسواق الخارجية وتحرير التجارة وتفكيك الحواجز يعتمد عليها إعادة تأهيل هذه المؤسسات.

❖ أهداف البرنامج: ويمكن تصنيفها إلى عامة وخاصة كما يلي[20]:

▪ أهداف عامة: وتتمثل في:

★ مواجهة متطلبات تحرير المبادلات في السلع والخدمات بين الإتحاد الأوروبي والجزائر.

★ جعل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قادرة على مواكبة التطور في التكنولوجيا والأسواق.

▪ أهداف خاصة: وتتمثل في:

★ وضع مخطط أعمال لتطوير تنافسية (م ص و م)، وإعداد سياسة وطنية.

★ التفاوض حول مخططات ومصادر تمويل البرنامج.

نسخة غير قابلة للطباعة

★ وضع بنك للمعلومات تخص (م ص و م) من أجل تحسين وتطوير تنافسيتها.

والجدول التالي يبين أجهزة البرنامج ومهام كل جهاز كما يلي:

الجدول رقم (02): مهام أجهزة البرنامج

الجهاز	مهامه
صندوق ضمان القروض.	يهتم بمنح الضمانات لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ويحدد المستوى الأدنى للقروض بـــ50 مليون دج.
صندوق ضمان قروض إستثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	تتولى تنفيذ الإستراتيجية.
الصندوق الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	يتكفل هذا الصندوق بتمويل نشاطات التأهيل.

المصدر:إعداد الباحثة

❖ نتائج برنامج التأهيل:

يعمل على تنفيذ برنامج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفق إستراتجية عامة، وفي حصيلة نشاطات الوكالة بين عاميين 2007-2010 مايلي[21]:

- 1700 طلب ترقية
- 352 عمل في فائدة 341 مؤسسة في مختلف القطاعات
- 20 ساعة عمل تكويني
- 22 برتكولإتفاق ممضي عليها بين الوكالة والجمعيات المهنية
- 13 يوم إعلامي جمعت 47 ولاية
- تم إصدار كتب بعنوان " تصور مخططك التجاري موجه للبنوك والمؤسسات"
- تم عقد عدة ملتقيات

2.برنامج الشراكة مع الإتحاد الأوربي MEDA: تبنت وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية مشروع خاص بتأهيل هذه المؤسسات بالتعاون مع الإتحاد الأوربي، ويعد البرنامج أحد الأدوات التي إعتمدها الإتحاد لتفعيل الشراكة الأورو متوسطية وقد رصدت له ميزانية تقدر بـــ: 62.9 مليون أورو، حيث بلغت مساهمة وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية3.4 مليون أورو كمساهمة للمؤسسات المستفيدة، ويتم تسييره من فريق مختلط يجمع العديد من الخبراء من الجزائر وأوروبا، ويتوفر على خمس وحدات جهوية هي: الجزائر، عنابة، غرداية، وهران، سطيف[22].

❖ أهداف برنامج ميدا: ويرتكز على تحقيق ثلاثة أهداف هي[23]:

★ الدعم المباشر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال القيام بعمليات التشخيص الإستراتيجي للمؤسسات، إضافة إلى دعم تكوين مسيري هذه المؤسسات.

★ دعم تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال وضع وتنفيذ عقود الشراكة مع المؤسسات المالية من أجل مساندة ودعم المؤسسات التي تدخل في نشاطات التأهيل والتطوير إضافة إلى دعم المؤسسات المالية في نشاطاتها.

نسخة غير قابلة للطباعة

★ دعم محيط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال الدعم المؤسساتي ودعم جمعيات أرباب العمل والجمعيات الحرفية والمهنية في إعداد إستراتيجية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وكذا الدعم التقني المتخصص من أجل التكوين وإنجاز الدراسات وتنظيم الندوات والملتقيات من أجل تحسين المحيط المؤسساتي.

❖ نتائجه: أسفرت نتائجه على:

★ تأهيل 445 مؤسسة مست 22 نشاطا إقتصاديا في العديد من القطاعات.

★ 256 تخلت عن التشخيص بعد القيام بالتشخيص الأولي.

★ شجعت نتائج البرنامج على الدخول إلى برنامج ميدا 2 بداية من ماي 2009، حيث تضمن البرنامج تقديم الدعم المباشر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من خلال مساعدتها على تكثيف التكنولوجيا الإعلام والإتصال إلى جانب دعم النوعية في إنتاجها من خلال إرساء نظام الجودة على تلك المؤسسات.

3.برنامج الجزائر والأمم المتحدة لترقية الإستثمار في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

وقعت الجزائر على وثيقة مشروع يحمل عنوان دعم تطبيق الإستراتيجية الصناعية وترقية الإستثمارات، وذلك بغلاف مالي قيمته 353.768دولار وتقدر مدة إنجازه بـــ: 18 شهر من 2011إلى 2012 ويتدرج في إطار مخطط الأمم المتحدة من أجل التعاون والتنمية2007إلى 2011 ويهدف المشروع إلى تطبيق الإستراتيجية الصناعية، وكذلك تنويع إقتصادها قصد الحد من تبعيتها للمحروقات. وأضاف مسؤول في وزارة الصناعة أن الجزائر ستخصص 380 مليار دج أي 4 مليار أورو بين 2011و2014لتحديث حوالي 20 ألف شركة صغيرة ومتوسطة حيث تعمل هذه الشركات في قطاعات الصناعة والبناء والصيد البحري والخدمات[24].

Iv.3.مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الإقتصادية: وتسهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إحداث التنمية من خلال مايلي:

1.مساهمة المؤسسات الصغيرة في التشغيل: في ظل عدم قدرة القطاع العام على إستيعاب الأعداد الكبيرة من المتخرجين وطالبي العمل، ونظر لما تتميز به المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث تجمع معظم الدراسات الإقتصادية على أن هذه المؤسسات تتميز بقدرتها على توفير فرص توظيف للعمالة الأقل مهارة في ظل حث الشباب وخريجي الجامعات ودفعهم إلى العمل الحر وكذا ملائمتها للملكية الفردية والعائلية وشركات الأشخاص[25].

وقد ساهمت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بتشغيل عدد كبير من العمال الجزائريين وهي في تطور مستمر والجدول التالي يبين ذلك:

نسخة غير قابلة للطباعة

الجدول رقم (03):مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل بين سنة 2013/2004

طبيعة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة / السنوات	عدد السكان المشتغلين	مناصب الشغل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة			
		المؤسسات الخاصة (صناعة تقليدية)	المؤسسات العمومية	المجموع	نسبة مساهمة RME%
2004	7798412	766678	71826	838504	10.75%
2005	9492508	1081573	76283	1157856	12.20%
2006	10109645	1190986	61661	1252647	12.39%
2007	9968906	1298253	57146	1355399	13.60%
2008	10315000	1487423	52786	1540209	14.93%
2009	10544000	1494949	51635	1546584	14.67%
2010	10812000	577030	48656	1625686	15.04%
2011	10661000	1676111	48086	1724197	16.17%
2012	11423000	1800742	47375	1848117	16.18%
2013	1196644000	1869363	461132	1915495	

المصدر: عليان نبيلة، مذكرة ماستر بعنوان : الدور التنموي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة-دراسة حالة الجزائر-،قسم العلوم التجارية –تخصص مالية المؤسسة- ، جامعة البويرة، السنة الجامعية: 2015/2014، ص:116.

والمنحنى في الأسفل يوضح تطور مستوى العمالة في المؤسسات العامة والخاصة؛

الشكل رقم (03):مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل بين سنة 2013/2004

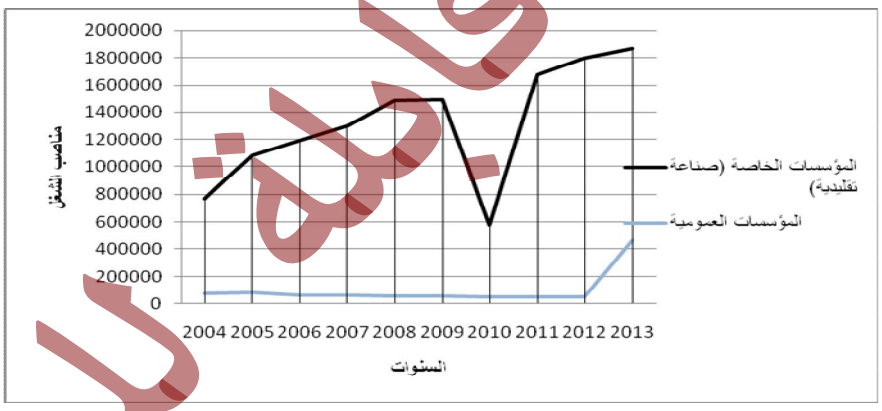

2. مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات:وتساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بقسط كبير من الناتج الداخلي الخام بحيث تساهم[26]:

- ☒ في اليابان تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بـــ:57% من الناتج المحلي الخام.
- ☒ في اليابان تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بـــ:64,3% من الناتج المحلي الخام.
- ☒ في فرنسا تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بـــ :3ـــ56,% من الناتج المحلي الخام.
- ☒ في الولايات المتحدة الأمريكية تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بـــ: 50% من الناتج المحلي الخام.

وفي الجزائر يولد الناتج الداخلي الخام من مساهمات أربع قطاعات رئيسية في البلاد : وهي قطاع المؤسسات المالية،المؤسسات الإقتصادية، مؤسسات الجماعات المحلية ، مساهمة قطاع العائلات، ويمكن إعتبار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ضمن مساهمة قطاع العائلات، حيث تساهم هذه المؤسسات بأكثر من 84.77 من الناتج الداخلي الخام، ،

نسخة غير قابلة للطباعة

ومن خلال الجدول التالي يلاحظ أن مساهمة القطاع الخاص ممثلة في المؤسسات العائلية ذات الأحجام الصغيرة والمتوسطة تتزايد باستمرار خلال الفترة من 2007 إلى 2011 بالنسبة للناتج خارج المحروقات ، الأمر الذي يكشف لنا مدى أهمية القطاع الخاص في تحقيق النمو الإقتصادي، وذلك من خلال ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهذا موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (04):تطور الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات : 2007-2011

	2007		2008		2009		2011	
	القيمة	النسبة%	القيمة	النسبة%	القيمة	النسبة%	القيمة	النسبة%
نسبة القطاع العام في الناتج الداخلي الخام	749.86	19.2	760.92	17.55	816.80	16.41	827.53	15.02
نسبة القطاع الخاص في الناتج الداخلي الخام	3153.77	80.8	3574.07	82.45	4162.02	83.59	4681.68	84.98
المجموع	3903.63	100	4334.99	100	4978.82	100	5509.21	100

المصدر: سليمان ناصر، عواطف محسن، مداخلة بعنوان: قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كبديل تنموي للإقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات. الملتقى الدولي حول: تقييم إستراتجيات وسياسات الجزائر الإقتصادية لإستقطاب الإستثمارات البديلة للمحروقات في أفاق الألفية الثالثة بالجزائر،جامعة المسيلة، يومي:29/28 أكتوبر2014، ص:9.

ويمكن تمثيل بيانات الجدول السابق الخاصة بتطور الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات للقطاع العام والخاص فيمايلي:

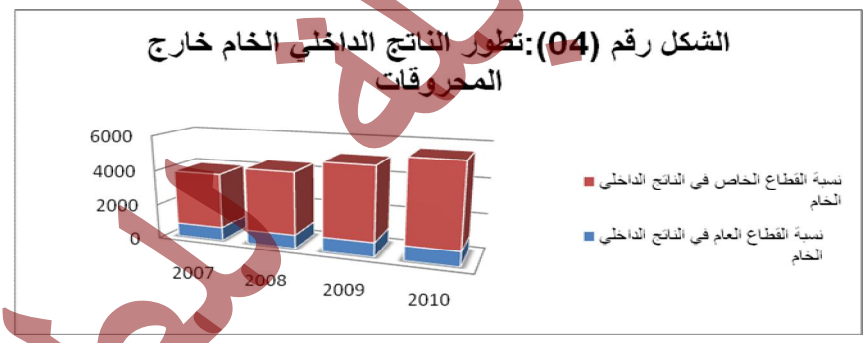

3.تنمية الصادرات

ان تنمية الصادرات تعتبر بمثابة قضية لمعظم الدول النامية التي تعاني عجز كبيرا ومتزايدا في موازين مدفوعاتها، وبصفة خاصة في الميزان التجاري، فقد ظل التصدير حكرا لوقت طويل على المؤسسات الكبيرة، فالاستثمارات التي كانت تقضي بانشاء شبكات تجارية معقدة مرتبطة بحجوم كبيرة جدا من الاسواق العالمية، لم تكن تسمح حينها عمليا الا بوجود مؤسسات كبيرة الحجم، الا انه في الواقع الحجم الصغير والمتوسط للمؤسسات يمتلك مزايا نوعية تساعد على التصدير ومن بينها[27]:

نسخة غير قابلة للطباعة

- القدرة على التكيف والمرونة، إن قدرة هياكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على التكيف يمكنها من أن تعدل من برامج انتاجها لمواجهة احتياجات الأسواق الخارجية، نظرا لما تتمتع به من مرونة تتمثل في تواضع رأس المال المستثمر، ومن ثم تكون أقدر على تلبية إحتياجات أسواقها وكسب أسواق خارجية للتصدير.
- التخصص، يؤكد البعض بأن التخصص في مجال إنتاجي واحد يشكل الخيار الأفضل لدخول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الاسواق الدولية.
- التجديد، ان مرونة المؤسسات الصغيرة هي في التكيف مع المستجدات والتغيرات السريعة في رغبات المستهلكين وتوقعاتهم وتحركات المنافسين في السوق.

ولتوضيح أهمية الدور الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة في التصدير سواء بشكل مباشر أو غير مباشر سنشير الى تجارب بعض الدول في هذا المجال، ففي سويسرا تعتمد الصناعات الى حد كبير على الصناعات الصغيرة لإنتاج المعدات الالكترونية والساعات والأدوية وغيرها، وقد إستطاعت هذه الصناعات أن تغزو أسواق العالم، أما هونغ كونغ فتشكل صناعة الملابس الجاهزة التي تتم في مؤسسات صغيرة حوالى 50 بالمائة من صادراتها، وفي كوريا يبلغ نصيب الصادرات الصناعية من إنتاج المؤسسات الصغيرة 35 بالمائة من إجمالي صادرات البلاد.

وبالنسبة للجزائر وعلى الرغم من أن صادرات المحروقات تشكل في الغالب أكثر من 98% من الصادرات الإجمالية ، إلا أن الصادرات خارج المحروقات بدأت تدريجيا في الإرتفاع بفضل تزايد عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتمثل صادرات خارج المحروقات مابين 2014/2013في الجدول التالي:

الجدول رقم (05):الصادرات خارج المحروقات حسب مجموعة المستخدمين 2013/ 2014:

	2013		2014	
	القيمة	%	القيمة	%
الغذاء	31908	%19.96	26019	11.5%
المواد الخام	9605	%5.41	8861	3.91%
نصف المواد	153406	72.39%	189300	83.6%
معدات وتجهيزات صناعية	2724	%1.39	1208	0.53%
السلع الإستهلاكية غير الغذائية	2072	%0.85	805.53	0.36%
المجموع		100		100

المصدر: موقع وزارة التجارة

الشكل رقم(05):صادرات خارج المحروقات حسب مجموعة المستخدمين2014/2013

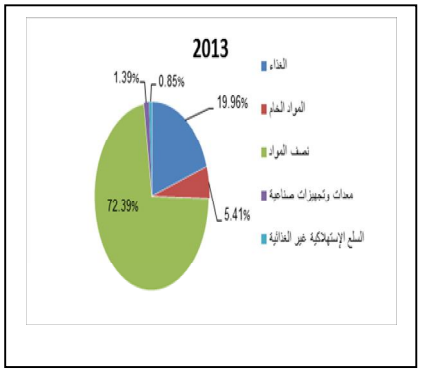

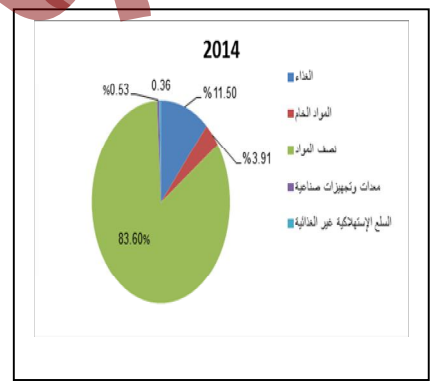

نسخة غير قابلة للطباعة

5. مساهمتها في خلق القيمة المضافة: يعد قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أهم القطاعات المنتجة للقيمة المضافة بإختلاف طبيعتها القانونية ومجالات نشاطها في مختلف الدول التي تبنت تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كأداة للتنمية الإقتصادية. إن مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في خلق القيمة المضافة سيتم الإعتماد فيه على مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب قطاع النشاط الذي تنشط فيه والطابع القانوني الذي تنتمي إليه، ويمكن تبيان مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في خلق القيمة المضافة حسب مجال النشاط في الجدول التالي[28]:

الجدول رقم(06): مساهمات القطاعات في خلق القيمة المضافة مابين سنوات 2011/2004

السنوات / الشكل القانوني	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
الزراعة	578.88	579.72	639.63	704.19	711.75	926.37	1015.19	1173.71
البناء والأشغال	458.67	505.42	610.07	732.71	869.99	1000.05	1071.75	1262.57
النقل والمواصلات	503.87	597.78	765.23	830.07	863.57	914.36	988.03	1049.77
خدمات المؤسسات	50.69	57.23	62.36	71.71	84.04	98.58	122.37	137.59
الفندقة والإطعام	62.64	69.62	74.85	80.75	91.18	105.45	114.39	121.43
الصناعة الغذائية	119.24	126.48	134.9	152.13	164.16	187.55	197.53	231.85
صناعة الجلود والأحذية	2.68	2.72	2.55	2.38	2.53	2.55	2.59	2.60
التجارة والتوزيع	607.05	668.13	717.96	833	1003.2	1151.62	1279.47	1444.63

المصدر: عليان نبيلة، مذكرة ماستر بعنوان : الدور التنموي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة-دراسة حالة الجزائر-،قسم العلوم التجارية –تخصص مالية المؤسسة- ، جامعة البويرة، السنة الجامعية: 2015/2014، ص:120.

5.مساهمتها في تلبية إحتياجات الصناعات الكبرى: وتلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا هاما في نجاح المؤسسات الكبيرة بحيث تمدها بإحتياجاتها وتغذي خطوط التجميع فيها وتقوم بدور الموزع والمورد لهذه المؤسسات فهي تعد من المؤسسات المغذية للمؤسسات الكبيرة.

وعندما يكون الطلب محدودا على إحدى المنتجات يصبح من الضروري أن يتم الإنتاج على نطاق صغير، وبالتالي يصبح من الضروري وجود المؤسسات الصغيرة محدودة الحجم بجوار الصناعات الكبيرة من أجل تنويع الهيكل الصناعي، حيث أن إقامة تجمعات تضم المؤسسات الصغيرة تؤدي إلى التكامل الأفقي الرأسي سواء في المجالات الفنية أو الإنتاجية أو التسويقية.

نسخة غير قابلة للطباعة

ففي اليابان تتبع الشركات العملاقة نظاما يعرف بإسم نظام الشركات التابعة (satellite system)حيث تحيط الشركة الأم نفسها بالعديد من المنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة، وتقوم بمدها بكل مستلزماتها من المواد والأجزاء المصنعة وغيرها من مستلزمات الإنتاج، وفق مواصفات وإجراءات محددة، وجداول زمنية غاية في الدقة[29].

6.الإبتكار والتجديد: إن مناخ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة جد مناسب للتجديد والإبتكار والتطوير نظرا لطبيعة العمل بها، والذي يكون على شكل فريق متكامل ومتناسق في إطار هيكل تنظيمي يمتاز بالسهولة والبساطة. كما أن أغلب الإختراعات عبارة عن أدوات وتقنيات إنتاج فردية تعتمد عليها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في زيادة مبيعاتها، من خلال تخفيض تكاليف الإنتاج وإبتكار منتجات جديدة لتتمكن من التغلب على الإحتكار الذي تمارسه عليها المؤسسات كبيرة الحجم على مستوى السوق، إذ تعطي فرصة أكبر للمنظمين الجدد على إظهار أفكار جديدة تساهم بشكل أكثر فاعلية في التنمية.

7.العمل على تدريب وبناء طبقة قيادية في المجتمعات: حيث تساهم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تقديم فرصة أكبر لظهور منظمين جدد، وهذا ما يساعد على طرح أفكار جديدة تساهم بشكل أكثر فعالية في عملية التنمية، وبالتالي تمكين فئات عديدة من المجتمع تمتلك الأفكار الإستثمارية الجيدة ولكنها لا تمتلك القدرة المالية والإدارية على تحويل هذه الأفكار إلى مشاريع واقعية[30].

8.المساهمة في تحقيق التنمية الإقليمية: أصبحت التنمية الإقليمية ضرورة فرضتها واقع الدول لتعبئة الفائض الإقتصادي الموجود بين الريف وأقاليم الدولة، فلدى المهتمين بأمور التنمية غالبا ما يكون هناك إهمال للبعد المكاني لتوطين الأنشطة الإقتصادية حيث تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا هاما في تحقيق التوازن الإقليمي في التنمية أي توزيع التنمية جغرافيا، وذلك لما لها من خصائص ومزايا تؤهلها للإنتشار الجغرافي في جميع أقاليم الدولة وتحقيق نمو متوازن جهويا وإزالة الفوارق بين أقاليم الدولة، وهذا ما يمكنها من تحقيق أهداف تنموية إقتصادية[31].

9.تنويع الهيكل الصناعي: تضيفالصناعات الصغيرة والمتوسطة قدرا كبيرا من المرونة والتنوع الى الهيكل الصناعي،وذلك من خلال دخولها في مجالات تتميز بها عن الصناعات الكبيرة الحجم، فحيث يكون الطلب محدودا على بعض المنتجات يصبح من الضروري الانتاج على نطاق صغير، وذلك بدلا من الاستيراد، ومن ثم تقوم الصناعات الصغيرة والمتوسطة بهذه الوظيفة، كذلك قد يصبح من الضروري انتاج بعض الاجزاء والمكونات بكميات قليلة لصالح الصناعات الكبيرة، ومن ثم تصبح الصناعات الصغيرة والمتوسطة هي السبيل لتحقيق ذلك.

وأبرز مثال على ذلك صناعة السيارات حيث تؤدي الصناعات الصغيرة والمتوسطة الجانب الابرز من المكونات والأجزاء التي تحتاجها الصناعات الكبيرة في تجميع وصناعة السيارات، ويلاحظ أن هذا النوع من التطور والنمو للصناعات الصغيرة والمتوسطة من شأنه أن يسهم في تطور الصناعات الصغيرة والكبيرة على حد سواء.[32]

10.جذب المدخرات: إن الصناعات الصغيرة والمتوسطة قادرة على تعبئة المدخرات المحدودة لدى صغار المدخرين الذين لايستخدمون النظام المصرفي، ويمكنهم استخدام مدخراتهم لاستثمارها في مؤسساتهم الخاصة، حيث من المعروف أن طلب الصناعات الصغيرة والمتوسطة على رأس المال هو طلب محدود، ومن ثم فان المدخرات القليلة لدى أفراد الأسرة قد تكون كافية لإقامة مشروع من مشروعات الصناعات الصغيرة والمتوسطة، بدلا من ترك هذه الأموال عاطلة وعرضة للإنفاق الترفي أو حتى إيداعها في البنوك، وهكذا فإن انخفاض حجم رأس المال اللازم لإنشاء وتشغيل هذه الصناعات

نسخة غير قابلة للطباعة

يجعلها أكثر جاذبية لصغار المدخرين، الذين لا يميلون لأنماط التوظيف التي تحرمهم من الإشراف المباشر على إستثماراتهم[33].

الخاتمة:

إن مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الإقتصادية حقق تقدما كبيرا ومتسارعا في العديد من دول العام من خلال زيادة نسبة الصادرات والقضاء على البطالة، كما أثر على العديد من مؤشرات التنمية الإقتصادية الأخرى بشكل إيجابي ، ومنه كان توجه السلطات في الجزائر نحو دعم هذا القطاع كبديل واعد لقطاع المحروقات وذلك من خلال برامج الـــتأهيل والمصاحبة لهذه المؤسسات بهدف تحسين محيط الإستثمار الداخلي، وكذلك من خلال الشراكة الدولية من أجل خلق مصادر متعددة لتمويل إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بهدف توفير مناصب للشغل وزيادة معدلات النمو والمساهمة الفعالة في رفع الكفاءة الإنتاجية وزيادة القدرة التنافسية لهذه المؤسسات محليا ودوليا.

هوامش:

---

[1]-طاهر حردان، أساسيات الإستثمار. دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص:13.

[2]-كاظم جاسم العيساوي، دراسات الجدوى الإقتصادية وتقييم المشروعات. دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، ص: 19.

[3]-شقيري نوري موسى، وأخرون، إدارة الإستثمار.. دار المسيرة،ط2، الأردن، 2016، ص:20.

[4]-كاظم جاسم العيساوي، مرجع سابق، ص: 22.

[5]- كمال قويدر، السياسة المالية وأثرها على الإستثمار –دراسة حالة الجزائر- مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر في العلوم الإقتصادية- تخصص نقود ومالية -، جامعة سعد دحلب البليدة، سبتمبر 2006، ص:76.

[6]- شقيري نوري موسى وأخرون، مرجع سابق، ص:26.-

[7]- شقيري نوري موسى وأخرون ، مرجع سابق، ص:20-22.

[8]- فايز جمعة النجار، عبد الستار محمد العلي، الريادة وإدارة أعمال الصغيرة. دار الحامد للنشر والتوزيع،ط1، عمان- الأردن، 2006،ص:27-28.

[9]- جمال حلاوة، علي صالح، مدخل إلى علم التنمية، دار النشورالنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص:169

[10]- عاصم النبي ، أحمد النبدي، المشروعات الصغيرة وأثرها في التنمية الإقتصادية –مصر نموذجا- موقع:
www.rooad.net/uploads/news/3acm ص:4

[11]-زبير محمد، التوجه نحو قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إستراتيجي للجزائر، الموقع: -www.univ-chlef.dz/eds/wp-content/uploads

1-نبيل جواد، إدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. الدار الجزائرية للكتاب المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط1 الجزائر، 2006، ص:15.

[12]-نبيل جواد، مرجع سابق، ص:17.-

[13]-نبيل جواد، مرجع سابق، ص:18-19.

[14]- علي الحطاب، إستراتيجية التخطيط للمشاريع الصغيرة. دار أسامة، ط1، الأردن، 2010، ص:26.

[15]- علي الحطاب، مرجع سابق، ص:33.

[16]-علي الحطاب، مرجع سابق، ص:72-78.-

نسخة غير قابلة للطباعة

[17]- فرحاتي حبيبة، دور هياكل الدعم المالي في تحسين أساليب تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة- دراسة حالة الجزائرمن 2001--2011، مذكرة ماستر علوم إقتصادية، جامعة بسكرة، سنة 2012-2013، ص:29.

[18]-يوسف توفيق عبد الرحيم، إدارة الأعمال التجارية الصغيرة. دار الصفاء للنشر، عمان-الأردن، 2001، ص ص: 63-64.

[19]-حمشة عبد الحميد، مذكرة ماجيستير بعنوان "دور تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في ظل التطورات الراهنة- دراسة حالة الجزائر"- قسم العلوم اقتصادية، جامعة بسكرة، 2012-2013، ص104.

[20]-حمشة عبد الحميد، مرجع سابق، ص104

[21]-مدخل خالد، مذكرة ماجستير بعنوان:"التأهيل كآلية لتطوير تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة-دراسة حالة الجزائر(2005-2010)-،قسم العلوم الإقتصادية، فرع التحليل الإقتصادي، جامعة الجزائر3، السنة الجامعية:2012/2011، ص:117.

[22]- سهام عبد الكريم، مقال بعنوان:" سلسلة تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر مع التركيز على برنامج PME2، مجلة الباحث، العدد09، سنة2011، ص: 146.

[23]- سهام عبد الكريم، مرجع سابق، ص146.

[24]- حمشة عبد الحميد، مرجع سابق، ص109

[25]-كتوش عاشور، طرشي محمد، مداخلة بعنوان:" تنمية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر". ملتقى حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية جامعة الشلف، يومي 17،18أفريل 2006، ص:1034.

[26]- مفيد عبد اللاوي وأخرون، مداخلة بعنوان :الإجراءات المتبعة لتفعيل دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وواقعها في الجزائر، الملتقى الوطني حول واقع وأفاق النظام المحاسبي والمالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة الوادي، يومي:6/5 ماي 2013، ص:06.

[27]- عبد الرزاق خليل، عادل نقموش، دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الإقتصادية.
موقع:www.iefpedia.com.

[28]-عليانبيلة، مذكرة ماستر بعنوان : الدور التنموي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة-دراسة حالة الجزائر-،قسم العلوم التجارية –تخصص مالية المؤسسة- ، جامعة البويرة، السنة الجامعية: 2014/2015، ص:120

[29]- مفيد عبد اللاوي، ناجية صالحي، مداخلة بعنوان: "دور مؤسسات الصناعات التقليدية والحرف في التنمية الإقتصادية والإجتماعية"، ملتقى بعنوان: استراتيجيات التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة قاصدي مرباح يومي 18-19 أفريل 2012، ص: 7.

[30]- عمار شلابي، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية، موقع:www.univ-skikda.dz/doc-site/revues

[31]- حجاوي أحمد، مذكرة ماجستير بعنوان:" إشكالية تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وعلاقتها بالتنمية المستدامة". جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، السنة الجامعية: 2010-2011، ص:23.

[32]- محمد محروس اسماعيل، اقتصاديات الصناعة والتصنيع، مؤسسة شباب الجامعة، 1997، الاسكندرية، ص 214.

[33]- عبد الرزاق خليل، عادل نقموش،دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الإقتصادية،. موقع:
.www.iefpedia.com

نسخة غير قابلة للطباعة